ابرز المرتكزات التي استندت اليها موازنة عام 2015

1- مواصلة الالتزام بالبرنامج الوطني للاصلاح المالـــي والاقتصادي الذي يهدف إلى إحتواء عجــز الموازنــة العامة والمديونية وبما يمكـن الاقتصاد الوطنــي من التعامل بكفــاءة ومرونــة مــع الظـروف والمستجدات الاقتصاديـة والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.

2- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

3- التأكيد على أهمية مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة في ظل ارتفاع كلفة المدخلات البديلة للغاز كزيت الوقود والسولار في توليد الطاقة الكهربائية.

4- توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الإحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.

5- الإستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

6- تنفيذ الخطط التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.

7- السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.

8- الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادها على دعم الخزينة العامة.

9- الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والنقل والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.